

الجمهورية اللبنانية

مجلس النواب

اقتراح قانون معجل مكرر

تعديل المادة ١١٢ من قانون العقوبات

**مادة وحيدة:** تضاف الى المادة ١١٢ من المرسوم الاشتراطي رقم ٣٤٠ الصادر في ١ آذار سنة ١٩٤٣ (قانون العقوبات) المعدلة بموجب القانون رقم ٢١٦ تاريخ ٢٠١٢/٣/٣٠ الفقرة التالي نصها:

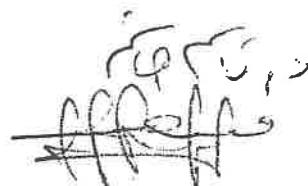
"خلافاً للفقرة الأولى من المادة ١١٢ المذكورة اعلاه تحتسب مدة التنفيذ الفعلي للعقوبات المقضية أو التي ستقضى لكافية الجرائم المرتكبة قبل تاريخ نفاذ هذا القانون ، سواء صدرت فيها أحكام مبرمة أم لم تصدر ، وفقاً لما يلي:

- ١- تستبدل عقوبة الإعدام بالأشغال الشاقة لمدة خمس وعشرين سنة على أن تحتسب السنة السجنية التي عشر شهراً.
- ٢- تستبدل عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة بالأشغال الشاقة لمدة عشرين سنة على أن تحتسب السنة السجنية التي عشر شهراً.

٣- فيما خص باقي العقوبات المانعة للحرية ، وفيما خلا عقوبة الحبس المستبدل من الغرامات ، تتنفذ فعلياً العقوبات المقضية أو التي سيقضى بها بمقدار النصف بحيث يجري احتساب السنة السجنية ستة أشهر من يوم إلى مثله وفقاً للتقويم الغربي والشهر السجنـي خمسة عشر يوماً واليوم السجنـي التي عشر ساعة.

٤- إذا قضي بعقوبة واحدة لعدة جرائم مجتمعة مادياً بموجب قرار إدغام أو جمع، فتحسب، عند تنفيذها ، المدة السجنـية وفقاً للقانون المعمول به بتاريخ ارتكاب الجريمة الأخيرة .

- يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.



### الأسباب الموحدة

حيث أن تطوير السياسة العقابية بجعلها تتماهى مع المتغيرات المجتمعية يعد من أولى أولويات السلطة التشريعية توسلًا لإيجاد التوازن الدقيق بين كل من مقتضيات إحترام حقوق النزلاء في السجون من جهة، حق المجتمع في الأمن والأمان من جهة ثانية، وحقوق المجنى عليهم وذويهم في الإقصاص من الجناة من جهة ثالثة،

وحيث أن تعديل الأحكام المتعلقة بإحتساب مدة التنفيذ الفعلي للعقوبات المقضى بها أو التي سيقضى بها، للجرائم المرتكبة قبل نفاذ هذا القانون، بتخفيفها بمقدار النصف من شأنه من جهة أولى الحد من تفاقم أزمة الإكتظاظ في السجون في ظل تردي الخدمات اللوجستية والطبية، ومن جهة ثانية عدم التشجيع على الإجرام كون التخفيف لا يطال سوى الجرائم المفترفة قبل نفاذها،

وعليه، نتقدم من مجلسكم الكريم باقتراح القانون المعجل المكرر هذا راجين إقراره.

